PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahaaly**
DATE:	**2-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Foreign companies controlling pharmaceutical market…and the underprivileged are the scapegoats**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Khalid Abdel Radi**

الشركات الأجنبية تسيطر على سوق الدواء.. والفقراء «كبش الفداء»

كتب خالد عبدالراضي :

طالب الدكتور أحمد فاروق، أمين عام نقابة الصيادلة، بسرعة إقرار مشروع قانون الهيئة العليا للدواء الذي تحاول النقابة الانتهاء من إعداده بالاتفاق مع كل الجهات المعنية، مشددا على ضرورة تحرك كل مؤسسات الدولة المعنية للبدء الفوري فى تدشين الهيئة العليا للدواء لإنقاذ صناعة الدواء وحماية الأمن الدوائي القومي.

وأوضح أمين عام نقابة الصيادلة أن آخر إحصائيات سوق الدواء المصري تبين ضرورة وجود هيئة مستقلة للأدوية، لافتاً إلى أن سوق الدواء المصري حقق ٣١ مليارا و٧٠٥ ملايين جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٢٧ مليارا و٤٦١ مليونا عام ٢٠١٤ ولم تكن الزيادة فى صالح شركات قطاع الإعمال أو الشركات الوطنية الاستثمارية ولكنها انحصرت لصالح الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات.

وتابع «تقلصت نسبة شركات قطاع الأعمال الحكومية لتبلغ ٤٪ من حجم السوق بعد أن كانت تمثل فى الستينات ٦٠ ٪ بينما استقرت الشركات المحلية عند ٤٠٪ فى حين استحوذت الشركات الأجنبية على ٥٦٪لأول مرة فى تاريخها.

وقال إن الأرقام توضح وجودا حقيقياً لشركات الدواء الوطنية مع انخفاض أسعارها، مضيفا ان ثبات تلك الأسعار لمدة طويلة جدا اثر فى وجودها فى الترتيب من حيث القيمة النقدية، وأن متوسط سعر أدوية قطاع الأعمال بلغ ٥ جنيهات، بينما وصل متوسط الشركات المحلية إلى ١٠ جنيهات، فى حين وصل متوسط سعر الأصناف المستوردة إلى ١٠٠ جنية.

وأشار «فاروق» إلى أن من بين١٢ الف و ٣٢٦ دواءً متداولاً فى السوق المصري يوجد ٢١٧٠ دواء أسعارها اقل من خمسة جنيهات تمثل١٨٪ من عدد الأصناف وهناك ٤٧٣٦ دواء أسعارها اقل من عشرة جنيهات تمثل ٣٨٪ من عدد الأصناف وهناك ٧٥١٤ دواء بنسبة ٦١٪اقل من عشرين جنيهاً.

وتابع أمين عام نقابة الصيادلة «هذه الأصناف معاً تمثل أكثر من ٨٠٪من حجم السوق المصري وهنا يتضح لنا جميعا كم المعاناة التي سيشهدها سوق الدواء بعد أن تخطى الدولار ٩ جنيهات و٨٠ ٪ من السوق المصري أسعاره اقل من ٢ دولار.

وأوضح أن النتيجة الحتمية هي اختفاء مئات الأدوية من الأسواق والدواء الذي كان يمكننا أن نحرك سعره قليلا بجنيه أو اثنين ليتوافر للمريض الفقير سيختفى ليحل محله الدواء المستورد أو المهرب أو أدوية الشركات متعددة الجنسيات بعشرات أضعافه.

وأضاف أن دواء مثل الدينترا بـ ٢,٥ جنيه بديله يصل إلى ١٠٠ جنيه ودواء مثل الاسبوسيد لو ظل سعره كما هو سيضطر المريض أن يشترى بديله على الأقل بخمسة إضعاف والخاسر الأوحد هو المريض المصري يليه أمننا الدوائي القومي.